اشادة بديمقراطية الشورى في جبهة العمل وغضب أخوان سورية من أخوان الأردن.. وتحذير دمشق من «المغالطات المفضوحة»:

الصحافة الأردنية تتحدث عن «نكتة» الرئيس بشار «الأردن اولا» وتؤكد ان مهمة الامريكيين بالعراق «إشعال» الحرب الأهلية

عمان ـ القدس العربي

من بسام البدارين:

مالت الصحف الأردنية الأسبوع الماضي إلى التهدئة مع الحكومة السورية بعد هجمات منظمة قادتها بعض الأقلام لمدة يومين فيما ظهرت بعض المقالات الناقدة بنعومة للجانب السوري و برزت مجددا قضية «حبس الصحافيين» إلى واجهة الأحداث بعد ان أعلن الملك معارضته لعقوبة الحبس في قضايا المطبوعات بعد يومين من قرار للجنة التوجيه الوطني في البرلمان يعيد عقوبة الحبس خلافا للتوجه الحكومي. وعارض مركز حماية وحرية الصحافيين بشدة توجهات النواب المعارضة للحريات الصحفية وأصدر بيانا بهذه المناسبة فيما قيل بأن الحكومة ستحاول إقناع البرلمان بالتوافق معها لإلغاء عقوبات الحبس في قضايا المطبوعات مقابل رفع الغرامات المالية على الصحافيين وهو ما يثير مخاوف الأسرة الصحفية.

نقد «الاخوان»

وعودة للموضوع السوري كتب اليساري جميل النمري في صحيفة الغد يقول: إذا كانت التعليقات الصحافية عندنا قد استاءت من حادثة معينة في مؤتمر الأحزاب العربية في دمشق، ونقصد سكوت الحضور من أحزابنا على السخرية من شعار الأردن أولا، فإن الإخوان السوريين (نقصد الإخوان المسلمين) كانوا مستائين ابتداء من مجرد قبول «الإخوان» الأردنيين حضور ذلك المؤتمر.

وليست هذه الواقعة الأولى التي تقسم فيها المصالح السياسية ما جمعته الايديولوجيا. فالتاريخ مليء بالشواهد التي نرى فيها أحزابا تنتمي للايدولوجيا نفسها تفرقها الحسابات والمصالح الوطنية، وأبرز نموذج على ذلك هو الانشقاق الذي شهدناه في الخمسينات بين أكبر قوتين شيوعيتين أي الاتحاد السوفييتي والصين.

الإخوان العراقيون ـ يضيف النمري ـ شاركوا في مجلس الحكم وفي العملية السياسية حين كان الإخوان في الأردن يدينونها، وكان إخوان الكويت بكل قوّة في صف نظامهم السياسي حين كان إخوان الأردن مع صدّام حسين. هل إن الإخوان السوريين أو الكويتيين أو العراقيين على خطأ؟ طبعا لا، فكيف يمكن لإخوان سورية أن يكونوا مع النظام الذي سحلهم وقتلهم وشرّدهم، وكيف لا يفكرون الآن في الاستفادة من الضغوط الدولية لانهاء التفرد والاستبداد والقمع. وكيف يمكن لإخوان الكويت أن يقبلوا احتلال بلدهم وأن يكونوا مع صدّام كي لا يكونوا مع أمريكا، وكيف يمكن لإخوان العراق بعد عقود من القمع أن لا يشاركوا في العملية اللاحقة لانهاء ذلك النظام.

يجد إخوان الأردن مصلحتهم المباشرة في خطاب التعبئة والتجييش ضد «أعداء الأمة» وليس تفهم معاناة السوريين والعراقيين والكويتيين، وفي هذا يفترقون عن إخوتهم في تلك البلدان وما عانوه تحت بساطير الأنظمة القومية. هذه ليست قضيتهم الآن، فهم في وضع مريح وملائم لحصد الشعبية عبر خطاب يتناغم عمليا مع خطاب النظام السوري حاليا أو العراقي سابقا.

وختم الكاتب قائلا: أمّا الإخوان السوريون فلديهم همّ كبير مع بقية قوى المعارضة يتمثل بإصرار النظام على رفض التغيير الديمقراطي الطوعي ما قد يفتح الطريق إلى سيناريو عراقي أو انهيار داخلي يضع وحدة وسلامة الكيان السوري نفسه في خطر، ولذلك فهم بحاجة لجهد وضغط كل القوى العربية على النظام لإقناعه بالأخذ بخيار المصالحة مع الشعب والتفاهم مع المعارضة على مشروع التغيير، ولذلك نفهم كم أثار امتعاضهم مهرجان التهليل المنافق للقيادة السورية يشارك به إخوانهم في الأردن.

جبهة العمل

وفي صحيفة الدستور كتب الإسلامي حلمي الأسمر عن حزب جبهة العمل الإسلامي قائلا انه لا يستطيع أن يغمض عينيه عن مشهد المؤتمر العام الثاني، الذي يعد مفخرة أردنية، حيث يرسخ مشهد هذا المؤتمر صورة الديمقراطية الأردنية في أبهى صورها، رغم كل ما يقال عنها من حيث أنها منقوصة وغير مكتملة، وأنها «ديكورية» وهي ليست كذلك، فثمة هامش معقول يستطيع فيه أي حزب التحرك بمقدار معقول، وخدمة مشروع التنمية السياسية الذي ازدرت قناعة أنه لا يأتي بقرار سياسي، ولا تصنعه الحكومات على الاطلاق، فما على السلطتين التنفيذية والتشريعية إلا أن توفرا البيئة القانونية المناسبة، وعلى مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب، أن تلتقط الخيط وتكمل المشوار! إلى ذلك شكل المؤتمر الذي عقد بالأمس، أمثولة ديمقراطية شورية، حيث ناقش تقارير الأداء والانجازات والسياسات، شأنه شأن أي حزب كبير، وخضع ما طرح لنقد وتحليل وتقويم، دون نظر لعمر عضو المؤتمر أو جنسه، فكل عضو له الحقوق ذاتها، سواء كان شيخا طاعنا في السن أو شابا يافعا أو فتاة غضة، إنها صورة ترسخ النهج الديمقراطي الذي يؤسس لتربية وممارسة عملية، تتماهى مع ما يجري داخل مجلس النواب، حتى أن الذهن لينصرف إلى البعد التربوي في المشهد، حيث يتربى شباب الحزب وكهوله أيضا، على احترام الرأي الآخر، واستيعاب المعارضة حتى ولو كانت قاسية وجارحة أحيانا، والأهم من ذلك كله، أن هؤلاء يعتادون على واحد من أهم المبادىء التي تفتقدها الأمة وتعاني من غيابها، وهي مسألة التداول السلمي للسلطة، فكل ما يجري داخل الحزب يتم عبر الانتخاب الحر المباشر الشفاف، جاء من جاء وذهب من ذهب، المهم أن تتم عملية الفرز عبر صناديق الاقتراع، وبدون خداع في الدعاية، أو تزييف في «النظام»!

وتابع الأسمر يقول: وفوق هذا وذاك، فقد كان مؤتمر الحزب مؤتمرا وطنيا بامتياز، شارك فيه وألقى كلمات، رأس السلطة التشريعية، رئيس البرلمان، ووزير من الحكومة، وممثل عن النقابات، وآخر من الأحزاب، وسادت الكلمات روح وطنية مسؤولة، ترتجف خوفا على مصلحة البلد وأهله، حتى وإن انطوت أحيانا على نقد مر لبعض الأوضاع أو الأحداث!

وقال: حزب جبهة العمل الاسلامي، حزب يصنف على أنه «أصولي» وفق المقاييس الغربية، وحسبما أعرف فقد تبرع أكثر من «خبير» وباحث غربي، بتقديم نصائح «مجانية» للسلطة بتهميشه، ومحاصرته، ووقف تمدده، رغم أنه لا يتمدد أصلا، ولا يسعى لضم أعداد كبيره لصفه، إلا وفق اشتراطات خاصة مدرجة في نظامه الداخلي، ومع كل هذا، فأدبيات الحزب كلها تؤكد على ثوابت الأردن وهمومه الأساسية، ويعمل تحت سقف القانون والدستور، ويحرص على أن يكون مكونا من مكونات التنمية السياسية، وخدمة أبناء شعبه من أهل هذا البلد الطيب، فلماذا لا يكون لدينا أكثر من حزب على هذه الشاكلة؟ ولماذا لا نشجع الناس على الانتساب لأحزاب كهذا، كي تكتمل لدينا العملية الديمقراطية؟

الاردن اولا!

وفي صحيفة الرأي كان للأخواني السابق الدكتور بسام العموش مداخلة خاصة بدأها بطرح أسئلة: يمكن لكل واحد منا ان يسأل: ما هو الهم الذي تحمله حركة حماس؟ بالطبع هو الهم الفلسطيني. اذن فحماس ترفع شعار (فلسطين أولا).

وما هو الشيء الذي يتحدث عنه حسن نصر الله (حزب الله)؟ انه يتحدث عن مزارع شبعا اللبنانية، اذن فحزب الله يرفع شعار (لبنان أولا).

وما هو السبب في سجن عباس مدني وعلي بلحاج وجبهة الانقاذ؟ انه الرغبة في قيادة الجزائر، وبالتالي فان شعارهم (الجزائر أولا).

وكذا نقول في هم (حسن الترابي) و (رجب اوردوغان) و(قاضي حسين) و(صدام حسين) و(جورج بوش) كلهم يقولون بلادهم أولا.

لماذا اذن يتم الهجوم على الأردن لأنه قال (الأردن أولا)؟ لأن ارهابا فكريا يتم تجاهنا، ولأنهم يمارسون المغالطات المكشوفة الواضحة ضدنا.

وتابع العموش يقول: هل يحق لمن يقمعون شعوبهم ولهم تاريخ في المجازر وهدم الاحياء بكاملها ان يتحدثوا عن الديمقراطية؟ هل يحق لمن يمنعون اتجاهات لها رصيد شعبي من الوجود القانوني ان يتحدثوا عن الديمقراطية؟ الأردن وحده بين اولئك هو الذي رخص كل الاتجاهات من اقصى اليمين الى اقصى اليسار وبالتالي هو الذي يحق له ان يتحدث في الديمقراطية ومعه اليمن والمغرب ولبنان اما غيرهم فليرتبوا بيتهم وليتصالحوا مع شعوبهم قبل القاء المغالطات المكشوفة.

يتحدثون في (القوى الشعبية والحزبية) وكأنهم يعدون العدة للجهاد (!؟) بينما هم موقعون على مبادرة السلام العربية في بيروت التي قالت بالسلام الشامل والاعتراف والتطبيع الكامل مقابل الضفة والقطاع لماذا المزايدة وهم الذين خاضوا مفاوضات وكانوا متقدمين وعلى وشك التوقيع (وديعة رابين) فلماذا يتحدثون بلهجات ثورية وجلسات المفاوضات واستعدادهم الى اليوم لأية جلسة جديدة للتفاوض؟!

الاتصالات السياسية حق، ومن حق الذين يحاصرون سياسيا ان يبحثوا لهم عن مخرج، ولهذا كانت حماس في دمشق والدوحة، رغم معرفة حماس بان دمشق دولة عربية موافقة على السلام، وان قطر موافقة وحضر مسؤولون كبار جنازة رابين.

ما الذي يقوله هؤلاء غير ما قالته مصر والاردن وابو عمار.

وقال: انه نفسه الذي قاله اليوم اسماعيل هنية (الضفة والقطاع). لا داعي للمغالطات فالامور مكشوفة وواضحة. المشكلة ليست بيننا بل مع اولمرت الذي يريد ان يرسم خطوطا كما رسم سايكس وبيكو ويفرض السلام كما يريده هو. فلتتوقف المهاترات لأن الذين يقولون ان مصر اولا لم يقولوا اسرائيل اولا بل يبذلون جهدا لقيام دولة فلسطين، والذين قالوا الاردن أولا هم الذين لم يدخروا جهدا في دعم الشعب غرب النهر وكل المساعدات التي جاءت من ايران الثورية مرت عبر (الاردن اولا) للضفة مساعدات ومستشفيات ودعم سياسي. ليست المصيبة فيمن يغالط ولكن المصيبة الاعظم في اردنيين يقبلون المغالطة او تنطلي عليهم او يعرفون الحق ويحيدون عنه.

مسرحية العراق

وفي صحيفة الرأي ايضا تحدث طارق المصاروة عن مسرحية الأمريكيين في العراق وقال: حين اخذت المقاومة العراقية شكلها الحاد قيل لنا وللقارئ العربي انه لا وجود لمقاومة في العراق، وانما هناك جماعة ابو مصعب الزرقاوي.. وهم كلهم غير عراقيين. وكان علينا ان ندفع كل ضحايا الفنادق لنكتشف ان الارهابيين ليسوا اردنيين او سوريين وانما هم عراقيون.. ولولا يقظة اجهزتنا الامنية والاستخبارية لكننا ما نزال نلف وندور لنؤكد ان لا مقاومة في العراق، ولا عراقيون.. وانما هم القاعدة وابو مصعب!!

وحين كان عقلاء السياسة في اوروبا يدعون الى انسحاب القوات الامريكية ـ البريطانية من العراق حفاظا على وحدة العراق ووحدة شعبه كنا نسمع من وزراء خارجية عرب بأن خروج قوات الاحتلال سيؤدي الى حرب اهلية.. وان المصلحة الان هو بقاؤها.. حتى سمعنا امس الاول من وزير الدفاع الامريكي دونالد رامسفيلد: ان الجيش الامريكي لن يتدخل اذا نشبت حرب اهلية في العراق!! وهذا قول منطقي لأن مهمة الجيش الامريكي هي الان اشعال الحرب الاهلية.. فلماذا يتدخل لاطفائها؟ لا يهمنا التركيز على الدور الايراني في العراق. فمن الطبيعي بعد حرب ثمانية اعوام، وهزيمة عسكرية كاملة ان تسهل ايران «للشيطان الاكبر» مهمة القضاء على العدو!! ومن الطبيعي ان نجد طهران في صراعها مع الولايات المتحدة ارض العراق وشعبه مكانا ملائما، واداة جاهزة لخوض هذا الصراع!!

ما يهمنا ـ يقول المصاروة ـ هو ما الذي نريده نحن في الاردن وسورية ولبنان والسعودية ودول الخليج؟ هل يملك احد تصورا غير الكلام عن وقف النزف الداخلي في العراق. ولماذا لا يكون العرب لاعبا حقيقيا كايران في هذه المنطقة؟ لماذا لا تكون لنا مصالح عربية ومصير عربي نقاتل من اجلهما؟ وهل يصدق احد ان تحرش وليد جنبلاط بدمشق سيبقي على «زعامته» في لبنان او سيجعل من لبنان بلدا مستقلا؟ وهل يصدق نظام دمشق ان «الخربطة» على امريكا في لبنان سيجعل واشنطن «تخاف» منه؟ وهل يصدق الرئيس الاسد ان شعار الاردن اولا يستحق هذه النكتة ليصل منها الى ان امريكا واسرائيل هي ثانيا؟ وختم: ما نزال نلعب اللعبة القديمة، وما نزال نتراجع بعد أن لم يعد هناك مساحات وراءنا وصار علينا ان نجثو على ركبنا!

كشف فضائح بيع القطاع العام.. ورئيس حزب التجمع يتهم لجنة جمال مبارك ببيع مصر.. واتهام رئيس الوزراء باخافة المعارضين

سخرية من الاعلام الحكومي لتلميعه مبارك وتخيل لخطابه للأمة عن تنحيه واختيار جمال رئيسا.. واتهام «كفاية» بالاستعانة بالخارج

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة الجمعة عن استقبال الرئيس مبارك المشير محمد حسين طنطاوي وزير الدفاع بعد عودته من زيارة امريكا واجتماع الجمعية العمومية لنادي القضاة الجمعة، وحالة الاستنفار الامني في وسط القاهرة بسبب وقوف القضاة خارج ناديهم احتجاجا على موقف الحكومة المراوغ من مشروع النادي للقضاة، وكذلك اجتماع الجمعية العمومية لنقابة الصحافيين في مقر النقابة الملاصق لمبنى نادي القضاة بشارع عبد الخالق ثروت لمناقشة سبل اقرار قانون الغاء الحبس في قضايا النشر، ومناقشة مجلس الشعب يوم الثلاثاء القادم، صفقة بيع محلات عمر افندي، وتراجع اتحاد العمال عن معارضته للبيع بعد ضغوط حكومية، واعلان وزير الاستثمار الدكتور محمود محيي الدين الاستمرار في عمليات بيع شركات القطاع العام، وتشكيل نقابة المحامين لجنة من ثلاثة من اعضاء مجلس ادارتها للملاحقة صاحب عبارة الموت الموجود بالخارج، ممدوح اسماعيل، قضائيا والعمل على رفع الحصانة عنه وظهور انفلونزا الطيور في عدد آخر من المحافظات ونفوق اعداد كبيرة من الدجاج وقيام الشركة المصرية للاتصالات برفع قيمة الاشتراك الشهري للتليفونات وقيمة المكالمات بنسبة 25 %، واحباط محاولة اخرى لتهريب فياغرا واشارة «الوفد» لظهور مرض الحمى القلاعية بين المواشي في منيا القمح وفاقوس وابو كبير والصالحية والزقازيق ونفوقها.

معارك وردود

ونبدأ بالمعارك والردود وأولها لزميلنا وصديقنا ابراهيم عيسى رئيس تحرير «الدستور» الذي صب جام غضبه وثورته ضد العمال وممثليهم وتخاذلهم في الدفاع عن حقوقهم قال «ورغم أنني أدرك تماما ان عددا من مصانع مصر تم بيعها وتفكيكها وكثيرا من عمال مصر معاش مبكر الآن وعلى مقاهي مصر المحروسة الا ان هناك مصانع لم يتم بيعها ومع ذلك لا يزال العمال بايعين القضية. اعرف تماما ان الحكومة قد اخصت الحركة العمالية النضالية بالقهر والقمع حينا وبالاغراء والفساد احيانا، وموقن كذلك ان رجالات الحكومة والأجهزة سيطروا على مقاليد التمثيل العمالي وصعدت على مقاعد النقابات العمالية بعض نماذج بعيدة كلية عن تاريخ الحركة النضالي الجريء والصق بالوجود الحكومي والسلطوي والرسمي، وواثق كذلك من ان ظاهرة انتخابات العمال وممثليهم باتت قمة في المسخرة والكوميديا وان الحركة العمالية اصابها ايدز السياسة المصرية وهو التعيين الحكومي، هذا الموات السقيم والمؤكد الذي تعيشه الحياة العمالية في مصر، فقد كنت متوقعا ان تتحرك قلوبهم وتهتز عقولهم ويستيقظ وعيهم وضميرهم السياسي، وينهضوا من سابع نومة ضد عمليات النهب الرهيبة والصارخة، والتي لم يسبق لمصر ان شهدتها أبد الا في عهد مبارك الذي اخذ ابنه على عاتقه مهمة تفكيك المصانع وبيع الشركات بأبخس الأثمان وبأسوأ السبل وبأفضح الاشكال. من ناحية اخرى لم تشارك جموع العمال منفردة أو منضمة لآخرين في اي مطالب سياسية وطنية خاصة بالاصلاح او المساءلة او المحاسبة للرئيس ورجاله وقيادات حكمه الذين تورطوا في الفساد والاستبداد فلم نشهد في حركة كفاية عمالا ولم نر في قيادات الاحزاب عمالا ولا في القوى المطالبة بالتغيير عمالا، ولا ايضا في حركة الاخوان المسلمين ولا في المظاهرات ولا في اي حتة، لم نشهد الا السيد راشد وهو يجلجل في مدح السيد الرئيس وكذلك هؤلاء العمال المنافقين الذين يهللون لمبارك كل عيد عمال وكأنه كارل ماركس نصير العمال».

ومن العمال الى حركة كفاية التي تعرضت في نفس اليوم ـ الاربعاء ـ هي ومنسقها العام جورج اسحق لهجوم من السياسي والكاتب القبطي جمال اسعد عبد الملاك في جريدة «روزاليوسف» بقوله: «في البداية لم يكن احد من الموقعين يتصور هذا الزخم الاعلامي والاهتمام العالمي الذي اتضح بعد ذلك بأنه كان مقصودا لأسباب خارجية اكثر منها وليست داخلية. فكيف بدأت اولا تم الانضمام الى الحركة بشكل جماعي وحزبي. مع العلم انني شاركت في احد الاجتماعات مع الشيوعيين الثوريين بعدم الموافقة على الانضمام بشكل حزبي ولناقد تحولت الحركة الى تجمعات حزبية كل حزب او قوى يعمل على الاستحواذ والسيطرة على الحركة ولذا وبهذا قد تحولت الحركة الى تجمع قوى وجماعات واحزاب تستغل الزخم الاعلامي للحركة لصالح قواها واحزابها. وهنا تحولت الحركة الى حالة حزبية لا لائحة لها ولا برنامج حزبيا يحتويها ولا مستويات تنظيمية تديرها. لقد وقع المحظور وانتقلت كل الامراض الحزبية الى الحركة وهنا لا بد من الاشارة الصريحة الى عدة اشياء اولا تم اختيار منسق عام للحركة وكان قبطيا بالصدفة حيث ان الاختيار قد وقع عليه بهدف تنظيم الاجتماعات للجنة التنسيق ولكن بعد مفاجأة التصعيد الاعلامي والذي جعل من المنسق زعيما سياسيا في غير موضعه حيث ان مؤهلاته السياسية لا تؤهله لهذا الموقع قد تم تعيين د. عبد الحليم قنديل متحدثا رسمياً حتى يتم ضبط القضايا السياسية. ولكن الظهور الاعلامي وعدم الرضا عن خط د. عبد الحليم السياسي من قبل مجموعة تعد على الاصابع سيطرت على الحركة بقيادة احد زعماء اليسار السابقين والذين تحولوا الى رجال الاعمال الذين يؤمنون بالاقتصاد الحر وبالسوق الامريكية والذين يمانعون المساندة الامريكية للحركة وللديمقراطية المنتظرة، تم تهميش عبد الحليم قنديل واخذ المنسق ينفذ تعليمات اليساري السابق لأنه هو الممول للحركة الذي سيطر على بعض شبابها الغلابة بعد استضافتهم في قصور الغناء وبعد عزوماته في رمضان وشعبان. للعلم شاهدت احدى العزومات. وهنا فقدت الحركة اسباب تواجدها الحقيقي فلا إعمال لدستورها ولا التزام بمبادئها واصبحت الحركة بعد الانتخابات وبعد انتهاء شعار التمديد بعد انتخابات رئاسة الجمهورية وبعد تأجيل قضية التوريث، تلك القضايا التي كانت الحركة تعزف عليها، مما جعل اعضاءها الوطنيين المخلصين للتغيير الحقيقي ينفضون عنها».

ومن كفاية والاحزاب الى أزمة حزب الوفد وأزمة توريث الحكم اللتين قال عنهما زميلنا سليمان شفيق في عموده ـ الحق يحررنا ـ بجريدة «وطني»: «في آن واحد تفجرت أزمتان: أزمة حزب الوفد، وأزمة الحكم في الكويت، وكلاهما يرتكزان على رأس السلطة، وجميعنا يعرف ماذا حدث في الكويت، وماذا يحدث في حزب الوفد؟! ولا أقلل من قيمة اشقائنا الكويتيين ان قلت ان الحياة الدستورية في الوفد اكثر في القدم من الحياة الدستورية في الكويت، ولكن اشقاءنا في الكويت، في صمت وهدوء خرجوا من الأزمة لان لديهم دستورا وتقاليد ومرجعية، ولم يلجأ الشيخ سعد الصباح الى الجيش او الشرطة او النائب العام الكويتي، بل لجأ للمصلحة العامة للكويت اسرة وشعبا وبرلمانا فجعلنا نصفق له وللكويت، في حين استطاع اشقاؤنا في «الوفد» ان ينقلوا الحزب من قلب الحياة السياسية والوطنية الى صفحة الحوادث! والحقيقة ان الازمة ليست ازمة الوفد، بل هي ازمة الدولة المصرية الحديثة التي انتهى عمرها الافتراضي!

دعونا نتأمل كيف تفكر النخبة المصرية في مستقبل نظام الحكم في مصر، حيث يرتكز الجدل حول ما يسمى بالتوريث ومع احترامي الكامل لشخص جمال مبارك وكذلك لمعارضيه فان مناقشة قضية التوريث في مصر العريقة بحد ذاته يجسد عدم وجود حياة دستورية او تقاليد دستورية ولو كانت بحق هناك حياة دستورية لما استطاع ان يرشح جمال مبارك نفسه او غيره ونحتكم للدستور وللشرعية الدستورية وحق الاختيار الشعبي، ولكننا لا نثق في ذواتنا الدستورية ولا الارادة الشعبية والا ما الذي يجعل عميدا سابقا لكلية الحقوق واستاذا فاضلا مربيا لاجيال ان يضرب بكل التقاليد عرض الحائط، وما الذي يجعل قيادات وفدية لها وزنها مثل محمود اباظة ومنير فخري عبد النور ومحمد سرحان يقفون بلا غطاء شرعي لان حزب الوفد العريق لائحته الداخلية التي شاركوا في صنعها تعطي لرئيس الحزب حقوقا مطلقة!».

فساد النظام

والى تصاعد الاتهامات ضد النظام الحاكم بانه اصبح يحمي الفساد وبرلمانه بعناية. فالبلاد تخرج من كارثة لتقع في مصيبة وتندهش من عنف حادثة فساد لتواجه اخرى اشد ضراوة لدرجة ان رئيس حزب التجمع اليساري المعارض الدكتور رفعت السعيد اطلق على رئيس الوزراء نظيف اسم نزيف في مقاله بـ«الاهالي» لسان حال الحزب. قال وصدق فيما قال: «فالفساد هو سيد الموقف والمفسدون هم سادتنا وعلى كره منا والكوارث تتوالى وهي ليست ثمارا للقدر وانما من صنع المهيمنين المتسلطين من الفاسدين، الذين لم تشهد مصر من قبل مثل تحكمهم واحتمائهم ببسطوة غير منظورة تجعل من فسادهم قانونا ومن افسادهم شريعة.

فكارثة بنك كالوني الذي اشترى اصحابه جزءا من دماء الشعب المصري بالمخالفة للقانون وللدستور ثم جلس احدهم ليعلن انه لا يمتلك سوى 5 % من اسهم هذا البنك الذي التهم نصيب بنك مملوك للشعب دون مراعاة الدستور الذي يحرم اي تعامل للوزراء واعضاء مجلس الشعب والشورى في اي مال مملوك للحكومة او القطاع العام ومهما كانت قيمته بيعا او شراء وفي غمار انشغاله نسي الوزير ان عشرين في المئة اخرى يمتلكها اقرباؤه الأقربون من اخوة وأخوات ووالده.

مثل هذه الكارثة لا تختلف كثيرا عن كارثة «العبارة» التي ما كان لها ان تقع بهذا الحجم لولا فساد مفسد مستشر ومتمكن ويحميه كبار وربما كبار كبار. وتتباكى حكومة «د. نزيف» دون رد فعل حقيقي او تجاسر على محاسبة المسؤولين او الافصاح عما كان من اهمال والمسؤولين عنه، لانهم لو سئلوا لقالوا وان قالوا لافصحوا وان افصحوا لعلم الناس كيف تدار امور هذا البلد المسكين، والويل كل الويل لمن يديرون امور هذا البلد المسكين اذا افتضح امام الناس كيف تدار.

وهي ايضا مثل كارثة صفقة «عمر افندي» وانا اتوقف هنا امام حالة سياسية تديرها ـ او ان شئنا الدقة تديرها لجنة السياسات بالحزب المتحكم. فالشبان الذين يديرون المسائل الاقتصادية والذين يهبون كل اهتمامهم لما يقال ولما يصدر من اوامر عابرة للحدود، يتبدون في تصرفاتهم حيال القطاع العام كوريث ينهمك في تبديل ما ال اليه من ميراث، وكلما بدد واهدر ودمر كلما استشعر سعادة الزهو والانتصار.

واذا كان للوريث ان يبدد ما ورث عن أهله دون ان يسأله احد فليس للوزير او لرئيس الوزراء او حتى لمن يرسم سياسات لجنة السياسات ان يبدد ما بناه الشعب بعرقه وجهده ودمه. يا حكومة الكوارث هل نطمع في وقفة تحاسبون فيها انفسكم وتتحسبون من اللهاث خلف سخافات لجنة السياسات. وقفة تحاسبون فيها انفسكم قبل ان ينهض الشعب ليحاسبكم جميعا. والويل لكم لو فعلها فساعتها لن يرحمكم احد. ولن تجدوا من يصبركي ينصت الى سخيف تبريراتكم وغبى تصرفاتكم ونزيفكم المستمر الذي يستنزف آخر قطرات مصداقية الحكم».

وبعد بكائية رفعت على ما آل اليه حالنا ابكانا في «وفد» الخميس كذلك الدكتور حسني حافظ من واقع ممارساته على ما تعرضت له البلاد من سرقات ونزيف قال حزينا بائسا: «يجب علينا المشاركة بالرأي من واقع خبرتنا العلمية والعملية في هذا المجال حتى نبين الحقيقة بوضوح وجلاء وشفافية امام الحكومة الحالية بصفة خاصة والمواطن المصري بصفة عامة، لذا وجب علينا ان نسوق بعض الامثلة التي كان لنا شرف الوقوف بحزم في عملية بيعها، فعلى سبيل المثال عندما عرض بيع فندق شيراتون الغردقة بمبلغ خمسة عشر مليون جنيه عارضنا عملية البيع عند انعقاد الجمعية العامة التي خصصت لهذا الشأن وطالبنا تأجيل البيع واعادة الاعلان في صحف دولية ومحلية حتى تم بيع هذا الفندق بقيمة قدرها خمسة وخمسون مليون جنيه وفي صحيفة «الاهرام» وعلى وجه التحديد عددها الصادر يوم الجمعة 1993/3/5 وكان يشرف على هذه الصفحة رئيس تحرير «الاهرام» الحالي عرضنا تقييما لفندق شيراتون القاهرة بلغت قيمته 150 مليون دولار في الوقت الذي كاد يتم فيه البيع بمبلغ 103 ملايين جنيه اي بنسبة تقل عن 20 % من القيمة الحقيقية، وبالفعل تم بيع هذا الفندق بالمبلغ الذي قيمناه به.

وفي عام 1997 تمكنا من الحصول على صورة من تقييم فندق ماريوت الذي تمت الموافقة على بيعه بمبلغ 750 مليون جنيه شاملا قيمة الارض التي تقدر بأكثر من 2,4 مليار جنيه على اساس سعر المتر المربع 40 الف جنيه وفي جريدة «الاهرام» ايضا وعلى وجه التحديد بتاريخ 97/11/15 وتحت عنوان «اغتيال فندق تاريخي» عرضنا في حوالي صفحة كاملة تقييم هذا الفندق الأثري ذي التاريخ العريق وبلغت قيمة التقييم اربعة مليارات جنيه واوصينا بعدم بيعه، كما اوصينا بألا تتضمن اسعار التقييم لاي فندق وخاصة الفنادق الواقعة على نيل مصر وبحارها قيمة الارض بل تظل الارض ملكا للدولة وعندما قرر بيع فندق المريديان بقيمة اجمالية قدرها 75 مليون دولار وعلى ان يدفع المشتري 10 % فقط ويضع 40 % اخرى في احد البنوك ويحق له الحصول على نصف الايرادات ونصف الارباح الصافية حتى يتم تسجيل الارض الواقع عليها الفندق والتي قيمت بما يزيد على 2100 متر مربع والذي لا يقل سعر المتر في ذلك الوقت عن 30 الف جنيه، وفي اجتماع الجمعية العامة المخصصة لبيع هذا الفندق، عرضنا على السيد الوزير رئيس الجمعية العامة في ذلك الوقت صورة من العقد موقع عليها من البائع «رئيس مجلس ادارة الشركة المالكة في هذا الوقت والمشتري» وكان لا بد ان ينفذ البيع وعالجنا المشكلة من الناحية الاقتصادية بقدر الامكان لقيام المشتري بدفع القيمة الاجمالية فورا مع الزامه ببناء توسع جديد بجوار الفندق القائم ليصبح فندق المريديان ألف غرفة بدلا من طاقته التي كان عليها والتي تقدر في ذلك الوقت بحوالي 250 غرفة، هذه بعض الامثلة تبين المحاولات المستميتة من الاجانب واعوانهم من المصريين للاستيلاء على ثروات مصر».

وعلى العموم فان اللجنة المشتركة المكونة من لجنتي الشؤون الاقتصادية والخطة الموازنة ستبدأ في مناقشة عملية بيع محلات عمر افندي بحضور وزير الاستثمار الدكتور محمود محيي الدين وهادي فهمي رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة. كما شن صديقنا عضو مجلس الشعب المستقل عن الاسكندرية كمال احمد هجوما عنيفا ضد رئيس الوزراء الدكتور احمد نظيف واتهمه بالمكارثية وتخويف معارضي البيع بتصريحاته الاخيرة التي دافع فيها عن البيع.

جمال مبارك

والى جمال مبارك الذي قال عنه زميلنا وصديقنا مجدي مهنا يوم الثلاثاء في عموده اليومي بـ«المصري اليوم»:

«اذا اراد جمال مبارك ان يكتسب شعبية جارفة وان ينافس على مقعد رئيس الجمهورية في اي انتخابات قادمة وان يقنع الرأي العام بان ملف التوريث قد اغلق تماما فعليه ان يعتمد في هذه الشعبية على رجل الشارع والنزول اليه والتحرك وسط الجماهير وترشيح نفسه في انتخابات البرلمان، لا ان يتعامل مع الجماهير على انه اللورد الذي سوف تحمله الجماهير على اعناقها استنادا الى قوة اجهزة الامن والاعلام التي يعتمد عليها بالاضافة الى كونه نجل رئيس الجمهورية».

ويوم الاربعاء توقع زميلنا سليمان جودة في عموده اليومي بـ«المصري اليوم» ـ خط احمر ـ ان يستمر حكم مصر في سلالة اسرة مبارك، وان يصبح مبارك رمسيس الثاني بالنسبة للمصريين بشرط قال عنه سليمان:

«ولو ان الرئيس قرر البدء على الفور في الاصلاح السياسي الذي تتمناه هذه الامة، وتهفو اليه، فسوف يؤدي الاصلاح السياسي بطبيعته الى اصلاح اقتصادي من الضروري ان يتبعه وان يرتبط به ارتباط التابع بالمتبوع وسوف يتغير وجه الحياة في مصر، ساعتها نحن نضمن للرئيس ان تختفي تماما قضية التوريث التي تخيم بظلالها على كل موقع، ونضمن ايضا وهو ـ الاهم ـ ان تخرج الجماهير ـ وقتها فقط ـ في الشارع وهي تهتف بحياة رمسيس الثاني الجديد، وليس من المستبعد ان تطالب الجماهير وهي تهتف ببقاء هذه السلالة»!

وهذا كلام في حاجة لتفسير لفهمه، لانه حيرنا لأبعد الحدود.

الرئيس مبارك

والى رئيسنا والضيق الشديد الذي بدأت احس به كلما قرأت هجوما ضده، من كاتب «الدستور» الساخر بلال فضل بالتحديد، وكيف لا يضايقني وهو يقول ـ وبئس بئس ما قال:

«سينصلح حالنا يا سيدي عندما تصحو يوما من النوم وتمضي سائر يومك وصولا الى موعد نومك في المساء دون ان تسمع الجمل الآتية «بناء على توجيهات السيد الرئيس ـ لقد انعم الله على مصر برئيس عظيم وقائد حكيم ـ وقد تفقد سيادته موقع الحادث في لمسة ابوية حانية ـ بفضل السياسة الحكيمة التي ينتهجها السيد الرئيس ـ حفظ الله لمصر رئيسها» وما الى ذلك من العبارات التي تتردد في وسائل الاعلانات المقروءة والمسموعة والمرئية والمشمومة، تلك العبارات التي تشعر عندما تسمعها ان هذا الوطن، متوقف وجودا وعدما وتعاسة وفرحا وعظمة وشقاء على شخص واحد، السعادة يصنعها هو والشقاء يمسحه هو والانجازات نابعة منه والاخفاقات ليس مسؤولا عنها، كلامه حكمة واحلامه اوامر وتوجيهاته حكيمة وقراراته تاريخية وزياراته حاسمة، يعد الدستور وقتما يشاء وضعه على الرف عندما يشاء، ليس من حق احد ان يحاسبه او يسأله عن قراراته او يطلب فهما، ليس من حق احد ان يسأله عن ماله من اين اكتسبه وفيم انفقه، حاضر البلاد مرهون بآرادته ومستقبلها وقف على تفضيلاته واختياراته. اليس هذا واقعنا بالله عليك؟ ألسنا نعيش هذه الحالة المأساوية؟ كيف اذن نطلب التقدم وننشده ونسعى اليه، وكيف سينصلح حالنا ونحن نعيش زمن حكم الفرد الذي لم يعد له مكان الا في احط بقاع الارض؟ لدرجة انك تشعر عندما تقرأ للكثيرين من كتاب الصحف القومية او عندما تتابع أداء الاعلام الرائد سابقا الشفاف حاليا انهم يتصورون ان المواطن لا بد عندما يصحو من نومه صباحا ان يسجد لله شاكرا على انه حباه برئيسه المحبوب التاريخي ولا بد ان يسأل نفسه وهو على سجادة الصلاة، او وهو يصلي قبل تناول طعام الافطار «يا ترى سيادة الرئيس مبسوط النهارده؟.. مزاجه حلو.. موده لطيف.. يومه عامل ازاي.. يا رب يكرمه ويرزقه برزقنا ويجعل استفتاحه لبن باذن الله». ليس معقولا يا ناس ان يصبح كل ما يهم مسؤولي هذه البلاد وموظفيها ومنتسبيها واغلب كتابها واعلامييها هو ان يكون الرئيس بخير حتى لو لم يكن الوطن كذلك».

طبعا. نحن بخير، ما دام رئيسنا بخير والوطن بخير ايضا ولو كره الكارهون.. واصحاب النوايا السيئة من امثال زميلنا احمد فكري، الذي كتب م